قراءة في كتاب:

« المرصاد في مسائل الاقتصاد »

للشيخ عبد القادر المجاوي التلمساني

قراءة : أ/جيلالي عشير
باحث جامعي بكلية العلوم الإسلامية- جامعة الجزائر

ملخص:

كتاب «المِرصَاد فِي مَسَائِلِ الاقتِصَاد» تراثٌ إسلاميٌّ ألّفه أحد أفذاذ علماء الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي، وهو الشيخ عبد القادر المِجّاويّ التّلمسانيّ، أبان فيه عن نظرة الشريعة الإسلامية لبعض مسائل الاقتصاد. وهو كتاب ظهرت استنباطات المؤلف الاقتصادية فيه والتي تُنبِئ عن فِكر وقّاد واجتهاد عميق، وهو يحاول أن يوضّح لنا أن الاقتصاد نوعان: اقتصاد سياسي واقتصاد شخصي، والذي عناه في كتابه هذا هو النوع الثاني، ففصّل في مواضيع كثيرة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والتي تراعى فيها الجوانب الأخلاقية والسلوك الرشيد في تصرفات الأفراد. فقد كانت أفكاره الاقتصادية متنوعة في مادتها وتحليلاتها ككلامه عن السعي والحركة، الخدمة والحرفة، أقسام العمل والحرف وما يتعلق بهما، مفهوم الادخار وحقيقته، النقود، الإجارات، التجارة وما يتعلق بها، حقيقة الفقر وكيفية محاربته... وغيرها من المسائل الاقتصادية الأخرى. وقد عالجها المؤلف بطريقة تكاد تكون مشابهة لطريقة الكتّاب في الاقتصاد الإسلامي المعاصر لاستناده لقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

تمهيد:

لما كان للاقتصاد دور هام في حياة البشرية، فإن الشريعة الإسلامية أعطته من الاهتمام ما يتناسب وحجم دوره، فما كان من المسلمين إلا أن يسقطوا أحكام

الشريعة الغراء على الاقتصاد، فأورثهم ازدهارا اقتصاديا كانت فيه الدولة الإسلامية في أَوجِّ غناها وحضارتها، وكان أفرادها أغنى شعوب العالم آنذاك.

ومع ظهور كثير من العلوم ظهر علم الاقتصاد، وظهرت معه صيغ خاصة به، ومع تحديث العلوم الإسلامية كان على المسلمين أن يصوغوا الاقتصاد الإسلامي صياغة مماثلة لصياغة علم الاقتصاد، والمشاهد في أيامنا أن الذين تصدروا لصياغة الاقتصاد الإسلامي كان بعضهم من الاقتصاديين الذين درسوا علم الاقتصاد بالصياغة الغربية، وأما معرفتهم بالفقه الإسلامي فإنها مزجاة أو تكاد تكون شحيحة، وعليه فإن تصدروا للكتابة في مثل هذه المواضيع لا يعطونه حق قدره، وكان بعضهم من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بصياغة علم الاقتصاد، فكانت كتاباتهم أيضا فيها شيء من الدخن، ولا يقدر على معرفة مكامنه إلا أبناؤه الذين تمرسوا به، ووفقوا للجمع بين علم الاقتصاد وعلوم الشريعة الإسلامية، فجادت قرائحهم بأفكار وآراء في الاقتصاد الإسلامي تأخذ بالألباب.

وكان من بين هؤلاء، الشيخ عبد القادر المجاوي، عالم الديار الجزائرية في زمانه، والتي كشفت لنا آثاره في شتى الفنون عن قوة عارضته، وسرعة استنباطاته، وكان من بين آثاره كتابه هذا الذي بين أيدينا، تناول فيه مؤلفنا مسائل في الاقتصاد، مستخلصا إياها من القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهاداته لبعض المسائل الدقيقة. وهو كتاب جدير بالدراسة، مع أنه لم يُعد طبعه منذ أزيد من قرن، فقد طبع لأول مرة سنة 1322هـ/1904م بالمطبعة الشرقية لبير فونتانا في الجزائر.

الشّيخ عبد القادر المجّاوي:

هو عبد القادر بن عبد الله بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عيسى بن داود بن يس أبي حناش بن خمليش بن علي بن محمّد بن عبد الجليل المجّاوي[1] نسبة إلى مجّاوة أو مشّاوة إحدى قبائل شمال المغرب الأقصى.

أجمع كل من ترجم للشيخ على أنّ ولادته كانت سنة 1264هـ/1848م، ولكنهم اختلفوا في تحديد مسقط رأسه. فريق يرى أنه ولد بتلمسان، ونجد على رأس هذا الفريق تلميذه محمود كحول الذي أورد ترجمة له في تقويم الجزائر

لسنة 1911م في أثناء حياته، وتبعه بعد ذلك من ترجم له نقلا عنه، وسكت عن ذلك الحفناوي في ترجمته للشيخ التي جاءت في أعقاب ترجمته لوالده الشيخ الأعلم محمّد المجاوي - رحم الله الجميع - وكان ذلك في أثناء حياته أيضا.

وأمّا الفريق الثاني فيرى أنّه ولد بطنجة في المغرب، وعلى رأس هذا الفريق الأستاذ عادل نويهض، الذي جاءت ترجمته للشيخ متأخرة عن ترجمة تلميذه كحول وترجمة الحفناوي.

وتحقيق المسألة أنّ ولادته كانت بطنجة - كما ذهب إليه الأستاذ عادل نويهض - لاعتبارات عديدة، منها:

1) أنّ عائلة المجّاوي كانت من الأسر التي هاجرت مرغمة إلى المغرب، غداة سقوط تلمسان في أيدي قوات الاستعمار الفرنسي تحت قيادة المارشال بوجو بعد انسحاب الأمير عبد القادر- رحمه الله - والمقاومة منها سنة 1258هـ/1842م لا سيما وأنّ هذه العائلة المشهورة كانت تساند - كغيرها من الجزائريين - الأمير عبد القادر في المقاومة[2]، فعلى هذا يكون المجّاوي ولد بطنجة حيث تقلّد والده القضاء، وبقي بها قاضيا إلى أنِ انتقل إلى ربه عزّ وجلّ.

2) أورد الشيخ الحفناوي في ترجمته للشيخ محمد المجّاوي شهادة تلميذه المغربي الشيخ الفقيه أحمد بن حسّون، قاضي وازان حول شيخه، الذي درّسه بجامع القرويين، وفيها: أنّه ولي خطة القضاء بثغر طنجة، فخرج إليها من فاس في الربيع النبوي عام 1262هـ، وبقي بها قاضيا ومدرسا وخطيبا إلى أنْ أدركه المنون في ثالث وعشرين من رجب عام1267هـ[3].

ولعلّ الذين أثبتوا تلمسان مكانا لولادته خافوا أن ينسب هذا العالم سليل العلماء إلى غير وطنه الجزائر في وقت عصيب، هو فيه أحوج ما يكون إلى أبنائه العلماء العاملين المجاهدين، فقد نسب قبل ذلك الكثير منهم إلى غير الجزائر، وساهم المستعمر بشكل كبير في ذلك لتصدق دعواه، أنّه ما جاء إلاّ ليخلص هذا الشعب المسكين من براثن الجهل والبداءة، ويلحقه بركب العلم والحضارة! وقد استثمر بمكره الخبيث في هذا الموضوع؛ إذ كان كلّ من يحاول الإصلاح من حال الأمة الجزائرية، جرّاء ما لحق بها من جهل وضلال في

العقيدة، لا يخدمان إلاّ مصالح هذا العدو المغتصب، يُواجَه بوسائل شتّى من العدو نفسه، ومن الذين يقومون بالدعاية له؛ ومن هذه الوسائل رميه بأنّه أجنبي عن هذا الوطن وهذا ما حصل مع شيخنا ـ المجّاوي رحمه الله ـ بعد نشره لرسالته المسمّاة (إرشاد المتعلّمين) سنة1877م، فقامت كلّ قسنطينة ولم تقعد... وابن العنتري الذي نسب الشيخ إلى المغرب كان أبوه ممن قرّبتهم فرنسا، والشيء نفسه حصل مع تلميذه ابن الموهوب بعد ثلاثين سنة (1910م)، فبعد نشره لقصيدته المنصفة، وهي في محاربة البدع التي ألصقت بالدين الصحيح، وتولى شرحها شيخه المجّاوي[4]، قامت قسنطينة ولم تقعد وشنّ عليه من لهم مصالح في ذلك هجوما عنيفا، ورُمي بأنّه أجنبي عن قسنطينة[5].

مسيرته العلمية:

بدأ الشيخ عبد القادر المجّاوي طلب العلم منذ صباه، شأنه شأن الصبيان المتميزين فألحقه أهله بأحد كتاتيب طنجة ـ حيث تقلّد الوالد قضاءها لمّا خرج إليها من فاس سنة (1262هـ/1857م) ـ وهو لم يبلغ بعد سن التمييز فحفظ القرآن الكريم وجوّده، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى تطوان، فأخذ مبادئ العلوم عن عالمها الشيخ مفضّل أفلال العلمي، وعلى الشيخ أحمد النّجار، وعلى الشيخ الطيب اليعقوبي[6].

ومما لا شك فيه أنّ رغبة المجّاوي القوية في الاستزادة من العلم، بعد أن تيسر له أخذ مبادئه، عن علماء ومشايخ أجلّة اهتموا به وأولوه رعاية خاصّة ـ لا سيما وهو ابن الشيخ القاضي العالم ـ لما لمسوه فيه من مخايل الفطنة، والذكاء وعلوّ الهمة، كانت الدافع القوي الذي جعله يدق أبواب جامعة القرويين، حيث الأساتذة العلماء الذين يملأ صيتهم الآفاق ففتحت له هذه الجامعة الأبواب واحتضنه أساتذتها.

وعلى الرغم من أنّ الفترة التي انتسب فيها الشيخ إلى القرويين جاءت بعد مرحلة كانت قد حددت فيها مواد الدراسة، والكتب التي يجب أنْ تدرس، إذ ابتدئ فيها سنة (1203هـ/ 1789م) محاولة لإصلاح مناهج التعليم، التي كانت قد تدهورت كثيرا، ولم تعد تساير العصر، فضلا عن الاستغناء عن كثير من المواد النافعة، التي كانت تدرّس فيها في عصورها المزدهرة، أو جعلها مادة

اختيارية كعلم التفسير، إلاّ أنّ حرص الشيخ ومواهبه الفطرية، وصبره على التحصيل جعلته مثالا للطالب المجدّ المجتهد الذي لا يكلّ ولا يملّ ولا يفتر، حتى تضلّع من علوم مختلفة على غرار علوم اللغة والفقه وعلم التفسير والمنطق وأصول الدين، فبلغ شأو أبيه بل وزاد عليه فنونا[7].

بعد أنْ تفتقت موهبته، وأظهر عن كبير استعداد عن جملة من العلماء المدرّسين لمّا انتسب إلى جامع القرويين، هؤلاء العلماء كانوا أساطين العلم بفنونه المختلفة، وأغلبهم كان قد أخذ عن والده لماّ درّس بالقرويين، فكأنّه أخذ عنه، ومن العلماء الذين حظي بشرف التلقي عنهم[8]:

محمّد العلوي قاضي فاس وصاحب التآليف النافعة. محمّد قنون (كنون) العالم الموسوعي. محمّد بن سودة خطيب جامع الأندلس بفاس. جعفر الكتّاني من فقهاء المالكية المتصوفين. أحمد بن الحاج العالم اللغوي النحوي. الشيخ الحاج أحمد بن سودة. الشيخ الحاج أحمد بناني. الشيخ الحاج الصالح الشاوي. الشيخ مولاي أحمد العراقي الحسني الخطيب بجامع مولاي إدريس. الشيخ مهدي بن الحاج.

وبعد أن أحسّ الشيخ المجّاوي بحاجة الجزائر إلى جهاده، وآنس من نفسه القدرة على التعليم، قفل راجعا إلى الجزائر فدخلها بين سنتي 1869 و1870م، إلا أنه لم يشر جميع من ترجم له إلى هذه المرحلة تفصيلا وتبيينا لدقائقها، فخرج الشيخ من فاس يريد الجزائر، ووقع اختياره على مدينة قسنطينة للإقامة والتدريس، وأمّا سبب اختياره لهذه المدينة الصامدة[9]، فهناك غياب تام للأخبار القاطعة عند من ترجم للشيخ رحمه الله، وكذا نقص المراجع في ذلك.

بدأ الشيخ المجّاوي حياته التعليمية بالتدريس في مساجد قسنطينة المختلفة متطوعا منذ سنة 1870م، وكان حلوله بهذه المدينة، في هذه الفترة الحرجة من تاريخها بصفة خاصّة وتاريخ الجزائر بصفة عامّة، بمثابة نسمة الخير والبركة التي هبت من جهة الغرب عليها[10] فبموت رعيل من المدرّسين، الذين درّسوا لأزيد من نصف قرن كالمكي البوطالبي ومحمّد الشاذلي، ومصطفى بن جلول، وأحمد المبارك، ظن الناس أنّ العلم وتعليمه خبت جذوته[11]. واستمر تعليمه بها

ثلاث سنوات[12]، درّس خلالها فنون العربية المختلفة من نحو وصرف، وبلاغة، بالإضافة إلى تدريس علوم الشريعة، وطارت شهرته، وملأت آفاق قسنطينة، وما جاورها، بفضل أسلوبه في التدريس، واقتداره على تقديم المادة العلمية المدروسة مبسّطة، خالية من التعقيد، ولصدق لهجته، وصفاء سريرته[13]، فأحبّ التلاميذ وطلاب العلم الأحرار، الذين كانوا يحضرون دروسه في مساجد قسنطينة طريقته وأسلوبه، فلا نعجب إذا علمنا أنّ الشيخ حمدان الونيسي، شيخ ابن باديس والإبراهيمي بعد ذلك، كان ممّن يحضر دروسه خلال هذه الفترة[14]، وهو يكاد يقاربه سنّا، فالأخذ عنه كما قال الشيخ الإبراهيمي - رحمه الله - مدعاة للفخر والاستطالة وشموخ الأنف[15].

ولمّا رأت السلطات الفرنسية نجاحه الباهر في التدريس، وإقبال طلاب العلم عليه، عيّنته مدرّساً في جامع سيدي الكتاني ومدرسته ابتداء من سنة 1873م، وفي سنة 1877م[16] تمّت ترقيته، بتعينه أستاذا بمدرستها الشرعية، التي أسست سنة 1851م، في إطار سياسة تحويل التعليم المسجدي عن وجهته الأساسية، في الحفاظ على هوية الأفراد، وضمان توريث العلم الصحيح، والقيم الأخلاقية، وفي إطار تخريج إطارات فرنسية، تعنى بشؤون الأهالي الإدارية، وتخريج قضاة الأحوال المدنية[17] من المسلمين، ولم ينشغل بالتدريس في هذه المدارس، عن التدريس الحرّ في المساجد، والخطابة فيها، فكأنّما خلق ليكون مدرّسا، ولا غرو فهو ممن كان يرى أنّ النهضة لا تكون إلاّ بالتعلّم، تعلّم العلم الصحيح، واستمر عطاؤه العلمي - تدريسا وتأليفا - فيها إلى غاية سنة 1898م.

وفي هذه السنة يُنقل الشيخ المجّاوي إلى العاصمة[18]، في إطار حركة ظاهرها الترقية وباطنها عزله عن الواقع، الذي بدأت تظهر وتتجلى آثار جهوده، وجهاده التعليمي والإصلاحي فيه، فهو ـ رحمه الله ـ لم يكن منعزلا عن الواقع بل كان منغمسا فيه بفاعلية مؤثرة، ولم تكن هده الترقية إلاّ تعيينه مدرسا في المدرسة الفرنسية الشرعية، ثمّ الثعالبية، التي بنيت بمرسوم من الحاكم شارل جونار، والتي افتتحت للتدريس سنة 1905م، ولم تطلعنا أغلب مصادر ترجمته عن الفترة التي قضاها في الجزائر العاصمة قبل أنْ تفتح الثعالبية، اللهم إلاّ ما

أورده الدكتور عمار طالبي في كتابه:" ابن باديس حياته آثاره " من أنّ الشيخ المجّاوي عند حلوله بالعاصمة الجزائر انتسب إلى المدرسة العربية بشارع السفراء بباب الوادي، مدرساً لفنون العربية[19]، وهناك التقى بالشيخ المدرّس عبد الحليم بن سماية ـ رحمه الله ـ وليس هذا بدعاً، فالشيخ ليس ممن تستهويه البطالة، وأمّته في أمسّ الحاجة إلى علمه وجهوده الإصلاحية، ورُبَما اشتغل بالتدريس حرّا، في مساجد العاصمة ومدارسها.

ومن جانب إنتاجه العلمي فلم يؤلف الشيخ المجاوي ـ رحمه الله ـ على الرغم من تمكنه من علوم مختلفة إلاّ بعد أنْ مارسها تدريسا عقدا كاملا من الزمن، في مساجد قسنطينة تدريسا حرّا، ثمّ في مسجد الكتاني ومدرستها الشرعية لمّا عينته سلطة المحتلّ، حينما ذاع صيته وطارت شهرته في قسنطينة، وما جاورها من المدن القريبة.

ولاقت هذه المؤلفات قبولا واسعا لدى طلاب العلم، واستبشر الوطنيون وكتلة المحافظين بها خيرا، وبالمقابل أحدثت زلزالا عنيفا في صفوف العدو ومن يدور في فلكه وقد طبعت هذه المؤلفات جلُّها، ولا تزال بعض نسخ مخطوطاتها محفوظةً، وسنشير إليها في الحديث عن كلّ مؤلف منها، وتنوعت مواضيعها بحسب فنون العلم التي كان يدرّسها وبحسب ما كانت تقتضيه ظروف الجزائر العامّة في ذلك الوقت:

(1) إرشاد المتعلمين.(2) شرح جمل الخونجي.(3) كَشْفُ اللِّثَامِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ قَطْرِ ابْنِ هِشَامٍ.(4) الدُّررُ النَّحوية على المنظومة الشَّبراويَّة.(5) نزهة الطرف في المعاني والصرف.(6) نصيحة المريدين، أو نصيحة الإخوان.(7) شرح منظومة ابن غازي في التوقيت.(8) الدرر البهية على اللامية المجرادية.(9) الفريدة السنية في الأعمال الجيبية.(10) المرصاد في مسائل الاقتصاد.(11) منظومة في التوحيد.(12) تحفة الأخيار في الجبر والاختيار.(13) القواعد الكلامية.(14) اللُّمع في نظم البدع.

وفاته:

لقد شاء الله عزّ وجلّ أن يكون منطلق جهاد هذا المعّلم والعالم الربّاني، ومنتهاه في المدينة نفسها، وكأنّها أحبته حيّاً وأحبته ميتاً، فلم تصبر على بعده عنها معلّما بالجزائر العاصمة، فلما عاد إليها محاضراً، أبت أن تتركه يعود من حيث أتى، فتشرّفت بجثمانه الطاهر، كما تشرّف هو بجهاده الإصلاحي فيها لمدّة قاربت الثلاثة عقود من الزمن.

ذهب الأستاذ محمد الصالح الصديق إلى أنّ الشيخ قضى إلى بارئه مسموماً[20]، دُسّ له السم في القهوة، هو ومجموعة من الشيوخ، دعوا إلى ملتقى علمي بقسنطينة سنة 1332هـ/1914م[21]، فمات من جرائه يوم 6 أكتوبر من تلك السنة حسب ما رواه تلميذه الشيخ إبراهيم أبو إسحاق أطفيش، ودفن بقسنطينة، وحضر جنازته جمع غفير من أعيان المدينة وعلمائها، وطلابها وأبّنه ورثاه كثير من زملائه، وتلاميذه، ومنهم الشيخ ابن باديس ـ رحمه الله ـ بخطب وقصائد شعرية، وقد تحدثت جريدة الفاروق عدد81 أكتوبر 1914م عن جنازته[22].

أفكار الكتاب الاقتصادية:

كتب الشيخ عبد القادر المجاوي كتابه هذا، وهو يحاول إبراز أهم الجوانب التي ينبغي على الشعوب الإسلامية أن تحذو حذو الدول الغربية في مجالات التطور والأخذ بأسباب القوة الاقتصادية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ المجاوي لم يكن متأثرا بالحضارة الغربية الصرفة وعلى رأسها فرنسا، فقد كانت دعوته إلى تقليد الغربيين لا في كل شيء، بل فيما ينفع البشرية في دنياها، وبالرغم من ذلك « فضّل أن يدعو إلى العلم والأخذ بأسباب الحضارة بطريقة محايدة وغير مرتبطة بالتمدّن الفرنسي كما فعل زملاؤه السابقون، فقد استوحى التراث الإسلامي، وكان يعرف أسباب نهوض وسقوط الأمم، وتقدم العلوم في الأمة الإسلامية في عصورها الذهبية »[23].

وفي مرحلة متقدمة من التطور الاستعماري الفرنسي في القارة الإفريقية وغيرها من البلدان الإسلامية، وتحركها الحثيث إلى استغلال ثرواتها وخيراتها الهائلة والتي تعتبر المزود الكبير لعجلة التقدم المادي لديها، من هنا تفتقت غِيرَة

الشيخ المجاوي على دينه، والنهوض بأبناء وطنه للأخذ بأسباب القوة ولو من غيرهم، لأنه رأى أن من سنن الله تعالى والتاريخ والحياة التداول على العلم والحكم والقوة.

بدأ كتابه هذا بديباجة نوه فيها على أن الخالق عز وجل خلق الخلق لمقاصد وغايات أسمى، وأنه من بين تلك المقاصد هي عمارة الأرض، وكونها تتوقف على تنظيمات اقتصادية وافرة، تضبطها قوانين يصير إليها المكلفين في معيشتهم الدنيوية.

ثم تلاها بمقدمة نبّه فيها على ضرورة العمل، الذي يعتبر أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية في الاقتصاد، وكيف دعا الإسلام إليه من خلال جملة من الآيات القرآنية، فصار كلا من العمل والاقتصاد مطلبين شرعيين، تدعو الفطرة الإنسانية إليهما، وذم البطالة والكسل وأهلهما. والمؤلف - وهو يتكلم عن العمل والكسب - يُذكّر الإنسان أنه باستطاعته أن يحقق حاجاته الأساسية من خلال السعي والحركة وبذل الجهد البدني والعقلي، فالله تعالى هيأ له أسباب المعيشة، وبسط له الأرض وخباياها، نافيا عنه بذلك أن يكونَ كَلاًّ على خلق الله تعالى ما دام قادرا على السعي والحركة.

يقول الشيخ المجاوي:« طَالَبَ الإسلام بالعمل كل قادر عليه، وقرَّر سبحانه أن لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[24]، ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[25] وأباح لكل أحد أن يتناول الطيبات ما شاء أكلاً وشربًا ولباسًا وزينةً، ولم يحرِّم عليه إلا ما كان ضارا بنفسه، أو بمن يدخل في ولايته، أو بما تعدى ضرره إلى غيره. وحدَّ له في ذلك الحدود العامة بما ينطبق على مصالح البشر كافة، وكفل الاستقلال لكل شخص في عمله، واتسع المجال لتسابق الهمم في السعي حتى لم يعد لها عقبة تتعثر بها، وذم أهل البطالة والحرمان والكسل والتواني. فبهذا تعلم أن العمل والاقتصاد مطلوبان شرعا وطبعا، نهى سبحانه عن الإسراف والتبذير فقال: ﴿ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾الآية[26]، وقال أيضا: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[27] ولكن جمود القرائح والأفكار،

وتقاعس الهمم عن شد الرحال للأسفار والأشغال، واشتغال الجمهور بالسفاسف دون أعمال الجد، مما ذهب بنخوة التجارة وجعلها أثرا بعد عين، وكذلك التوكل الهبائي جعل الصنعة بقيعة... ولا حول ولا قوة إلا بالله » [المرصاد: ص2].

ويبدو أن البُعد الاقتصادي في فكر الشيخ المجاوي جعله يفرق بين السعي والحركة، فالحركة شيء عام والسعي خاص، فبينهما عموم وخصوص على تعبير علماء الأصول، يقول الشيخ المجاوي:« **السعي:** حركة الإنسان في ظروفه الزمانية والمكانية لإصابة الرزق والراحة والجاه، و**الحركة:** ناموس للحياة. فالسعي نوع من أنواع الحركة وهو ناموس البقاء والارتقاء، وكل الناس يتسابقون في ميدان هذه الحياة إلى الرزق، فأقواهم أسبقهم إليه وأكثرهم سعيا، وأرقاهم أسعدهم حالا » [المرصاد: ص7].

وبعدها تناول أيضا في مقدمته تعريف الاقتصاد فقال:« **الاقتصاد**: تدبير يقصد به إلى إنماء الثروة، بحيث يبذل من القوى أقل ويكتسب ريعا أكثر، لإكثار وسائل الراحة والرفاهية ». وقسّمه إلى قسمين، سياسي فقال بأنه:« تدبير اجتماعي يقصد به إلى إنماء ثروة الأمة وتقسيمها على الأفراد، وإنفاقها في سبيل الرفاهية، وتحسين أحوال المعاش، وترقية البلاد في سلم الحضارة والمدنية. ولذلك يكون للحكومة يد في هذا التدبير، فتنشئ المدارس لتعليم الناشئة، وتسهل الطرق لتحسين زراعة البلاد وصناعتها، بأن تنشئ البنوك لمساعدة الفلاحين والصناع، وتضرب الرسوم على الواردات الأجنبية، لكي لا تحل محل حاصلات البلاد التي من نوعها، وعلى الصادرات لكي لا تخرج من البلاد وهي في حاجة إليها إلى غير ذلك ». والقسم الثاني شخصي، وقال بأنه:« تدبير فردي يقصد به إلى إنماء ثروة الفرد أو الأسرة، لاتقاء الإعسار والتمتع بالإيسار والرفاهية على الدوام » [المرصاد: ص8- 10]، والذي عناه في كتابه هذا هو القسم الثاني: **الاقتصاد الشخصي**.

ونحاول بعد هذا التقديم، أن نورد بعض آراء الشيخ المجاوي في مجال الاقتصاد الإسلامي على سبيل المثال لا الحصر، وندرسها دراسة تحليلية نقرب

بها المعنى الذي أراده، ونفهم من خلالها المقاصد التي يرمي إليها في تحليله لبعض المسائل التي تناولها.

قسَّم الشَّيخ المجاوي كتابه **المرصاد** إلى أربعة أبواب، فبدأ الكلام في الباب الأول عن الغنيمة، قاصدا بها كل شيء حسي ينتفع به، وقد ذكر تعريف علماء الاقتصاد لهذا المصطلح، ثم شرح كل كلمة تحتويه على حسب ما اقتضاه السياق في علاجه لهذا الموضوع، مستشهدا ببعض الآيات القرآنية، والبراهين العقلية، والتحاليل الاقتصادية.

ثم قسم هذا الباب إلى ثمانية فصول.

في **الفصل الأول**، يذكُر المؤلِّف أنّ على الإنسان أن يحاول جاهدا الحصول على منافع معيشته، فقد بيَّن معنى الإيجاد - الذي عنون به هذا الفصل - وهو الحصول على أعيان الأشياء دون خلقها، وإلا فالخالق للأعيان هو الله تعالى، وهذا لا يتنافى أبدا في أن الإنسان له القدرة - بإلهام من الله تعالى - أن يجد الأعيان غير موجودة، وذلك بتحويل ما هو موجود على ظهر الأرض وباطنها، وقد أعطى أمثلة على ذلك، يقول :« كمعالجة المعادن أو صيرورتها معلومة وقد كانت مجهولة، كالاكتشاف على المنافع البخارية والكهربائية التي صارت المنفعة بها لا تضاهيها منفعة، أو صيرورتها نافعة بعدما كانت مخيفة مهلكة كالأرض الميتة ذات مكامن السباع العادية...فيحييها الإنسان بإزالة ما بها من الأضرار وإجراء المياه إليها، فتصير بهجة خضرة...» (ص13).

الفصل الثاني، أشار المؤلف فيه إلى أن الإنسان يفتقر إلى شيء يقع فيه التغيير لبعض الأعيان التي تحت يده لمعالجتها - على حسب تعبيره - وهذا هو عين اتخاذ الأسباب، لأنه لما كان إيجاد المنفعة هو تحويل ما به الانتفاع عن الحالة التي كان عليها قبل الانتفاع بها إلى حالة الانتفاع.

ثم أخذ يعدد أهم الأعمال التي يقوم بها الإنسان في حياته ليستطيع إيجاد تلك المنافع من صيد بحري وتربية الحيوانات وفلاحة وحرف تمكنه من أن يبيع ويشتري ما بأيدي الناس، وهو بذلك مقتحم لكل عقبة، وأن أمله لا يدعه لحظة ما يتخيل انتهاء تلك المنافع واللذات « فهو باذل جهده حسب استطاعته ومنتهى

طاقته لتحصيل ما يحفظها به ويدفع ضرورات وقته وادخار ما يستعمله في ذلك أبدا » (ص14) وفي هذا المقطع إشارة اقتصادية واضحة لضرورة الادخار لبعض الدخل و المنتجات الاستهلاكية.

كما فيه إشارة أيضا إلى ضرورة اتخاذ أسباب التكنولوجيا الحربية والقوة العسكرية، فبقاء أمن الإنسان مرهون بمدى حصوله على أدوات القوة والهيبة، يقول في معرض هذا الكلام:« فلو فرضنا أنه يعيش فيما خلق الله من ماء وشجر ويتغذى بالثمار ويستتر بالأوراق، فكيف له بدفع السباع الكاسرة وكف البهائم العادية، لا يتهيأ له ذلك إلا بالاجتماع والمساعدة على اتخاذ أشياء تقوم مقام أنياب السباع، ومخالب وقرون البهائم وما اختصت به تلك الحيوانات من قوة البطش وسرعة العَدْو إلى غير ذلك » [المرصاد: ص14].

أما **الفصل الثالث** تحدث المؤلف فيما يتعلق بمنافع الإنسان المعبّر عنه بالغنيمة، وتوقّف الحصول على هذه المنافع في بذل الجهد والطاقة، وهو الذي عبّر عنه المؤلّف بالخدمة والحرفة، وحتى تسمى الخدمة خدمة بالمصطلح الاقتصادي اشترط لها المؤلّف شرطين، الأول: أن تكون لها غاية ومقصد، فالإنسان وهو باذل جهده في الحصول على المنافع لابد أن يكون له مقصد، أما الشرط الثاني: أن الجهد الذي يبذله أن يكون لغير فرجة ونزهة ـ كما عبر عنه المؤلف ـ وهو بذلك يشير إلى الخدمة التي لها قصد نافع. يقول الشيخ المجاوي: «ألا ترى أنا إذا وجدنا مفرق الرسالات والبطاقات يدور على أربابها، ومعه شخص يدور قصد الفرجة، فالمفرق يسمى خدّاما، لكونه قصد منفعة حسية، بخلاف الدائر معه فإنه متنزه فقط. والحالة أن المسافة واحدة وكل بذل جهده، لكن الأول له قصد نافع بخلاف الثاني» [المرصاد: ص15].

ويذكر في هذا الفصل أيضا أنه لا يستلزم من بذل الوسع والطاقة لخدمة ما أن تكون مصاحبة مع تعب، ثم إن الإنسان بين داعيتين، داعية تدعوه للعجز والسكون، ورغبة ضرورية تحمله للخدمة والحركة حسب الوسع والطاقة، فهذه النظرة الاقتصادية نستنتج منها ذلك التفاوت بين أفراد البشرية في الحصول على المنافع، وتوفير الزائد على قدر المعيشة، وعبّر المؤلّف عن الشيء الموفر بالنقود من

الذهب والفضة، وبالتالي تحصل له رفاهية في العيش والترقي في مدارج الغنى، إلا أن الاجتهاد في الكسب والحصول على منافع الدنيا يصاحبه اجتهاد في عدم تضييع الحقوق الواجبة عليه شرعا، ولذلك ختم المؤلف هذا الفصل بقوله:« واعلم أن الإنسان كما يجب عليه أن يجتهد فيما ذكر يجب عليه أن لا يضيع الحقوق الواجبة عليه شرعا » [المرصاد: ص16] وفي ذلك إشارة منه إلى وجود التكامل الذي يتصف به الاقتصاد الإسلامي والذي يربط المعاملات المالية والنشاطات الاقتصادية بالجوانب التعبدية والسلوكات الأخلاقية.

الفصل الرابع، ذكر المؤلف فيه الأشياء التي خلقها الله تعالى على ظهر هذه الكرة الأرضية من الهواء والريح والماء وغير ذلك، وأنه تعالى خلقها لحِكَم، وأخذ يُعدّد لكل شيء حكمة أو حِكم مستشهدا بالآيات القرآنية، وأن هذه الأمور هي المُعِينة على تهيئة الغنيمة والمعبّر عنها بالمنفعة الضرورية التي لا يستغني عنها الإنسان. يذكر في هذا الصدد مُبيّنا حِكَم هذه المخلوقات فقال:« ثم اعلم ـ رحمك الله ـ أن الهواء بين السماء والأرض تتخلله الرياح، ولولا ذلك لهلك جميع حيوان البر، وباستنشاقه تعتدل الحرارة في جميع أجسام الحيوانات، لأنهم مثل الماء لحيوانات البحر، ومن حكمته سوق السحاب به، فيقطع المطر بانتقال السحاب في مواضع تحتاج إلى المطر فيها للزراعة، فلولا الريح لثقلت السحاب وبقيت راكدة في أماكنها، إلى غير ذلك من الحكم التي لا تحصى. وسطح الأرض المتمكن القرار عليه، ومنافع الإنسان الصالحة لسكناه وزراعة وغرس الشجر، وللحيوانات التي يعمل عليها والتي يتخذها لأجل أصوافها و أوبارها وأشعارها وغير ذلك، وفي الآية: ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴾[28] فأمكن للخلائق السفر في الأرض لقضاء مآربهم، والجلوس لراحتهم والنوم لهدوءهم والانتقال لأعمالهم. والأرض بطبعها باردة يابسة بقدر مخصوص، أرأيت لو أفرط اليبس عليها حتى تكون بجملتها حجرا صلدا، لما كانت تنبت هذا النبات الذي به حياة الحيوانات، ولا كان يمكن فيها حرث ولا بناء، فجعل لينها لتتهيأ لهذه الأعمال. ومن الحكمة في خلقها ووضعها أن جعل مهب الشمال أرفع من الجنوب، لينحدر الماء على وجه الأرض فيسقيها

ويرويها، ثم ينحدر إلى البحر، وكذلك ما ينقله الإنسان من حالة غير نافعة إلى المنفعة، كالمعادن وتهيئة البذور وغير ذلك، وكذلك القوات المحتاج إليها، كقوة الحيوان العامل كالبقر وقوة الماء والريح، فهاته الأشياء وجدت بكرة العالم ليستعان بها على تهيئة المنافع المحتاج إليها في التوصل لتحصيل المنافع والأماكن التي يقر فيها وجود البعض مما ذكر تكون أقل منفعة، والمفقود فيها ما ذكر لا نفع فيها أصلا، فلأجل هذا وقع التفاوت في قطع الأرض بالخصب وكثرة الأرزاق وقلتها، فالأرض الجيدة تنفع ساكنها وغيره، كما إذا قلنا مثلا: ساكنو شطوط نهر كالنيل والفرات والطونة وغيرهم، ينتفعون بمائهم أولا، ثم غيرهم بعد ذلك، فإن هذه الأراضي التي قلنا أن ساكنيها على شطوط نهر هي أرض نافعة لساكنيها، وأن غيرهم يستحسنونها، لأن منافعها تجلب إليهم بوسائط فيعم النفع ». [المرصاد: ص17- 18]

ثم نلاحظ في هذا الفصل تلك النظرة الجغرافية في فكر المجاوي الممزوجة بالبعد الاقتصادي، فأخذ يذكر لكل قطر من الكرة الأرضية مساحتها وعدد سكانها، وما تتميز به من الخصوبة وصلاحية بعضها للزراعة، والبعض الآخر للحرف والخدمات، وأُخَر للتجارة على حسب طبيعة كل منطقة، وبذلك يحدث التفاوت بين قطر لآخر، يقول الشيخ المجاوي: « فنقول أن مساحة الكرة الأرضية أحد وخمسون مليار هكتار (000 000 000 51) إذا طرحناه من العدد المذكور ثلاثة أرباع الكرة المغمورة بالماء، بقي ثلاثة عشر مليار وستمائة مليون هكتار(000 000 600 13) فهذا العدد هو الشامل لأقسام الأرض الخمسة فلقسمة أوروبا بتمامها من هذا العدد تسع مائة وتسعون مليون هكتار(000 000 990) فيبقى لها حينئذ من أجزاء الأرض سوى جزء من أربعة عشر جزءا، ومن أجزاء أوروبا **فرنسا** ولها اثنان وخمسون مليون هكتار، فإذا اعتبرنا عدد سكانها الذي هو ثمانية وثلاثون مليونا، ينتج لنا بحسب هذا أن كل مائة هكتار يتعيش بها اثنان وسبعون نسمة. وأما قطعة **البلجيك** المجاورة **لفرنسا** من جهة الشمال، فإنه يتعيش مائتان وواحد من أهلها بمائة هكتار. وقطعة أرض **الروس** يتعيش بمائة هكتار سبعة عشر نسمة، فعلى هذا الأرض لا تخلو من

عمارة وزيادة... فلأجل هذا وقع التفاوت في قطع الأرض بالخصب وكثرة الأرزاق وقلتها فالأرض الجيدة تنفع ساكنها وغيره...» [المرصاد: ص18].

وختم هذا الفصل بالتلميح لذلك التكامل الذي يحدث بين أعمال الجوارح وأعمال العقل، وأن كلا منهما مكمّل للآخر في سياق مترابط لإحداث العدل في جلب المنافع، يقول أيضا في صدد هذه الفقرة:« فمن هذا يجب التحفظ أولا على هاته الجوارح التي تسعى في جلب منفعة الإنسان، وكذلك مدبرها وهو العقل، فيجب العدل للتأمين على النفس والمال ورفع التعدي، فيقوى بسببه السعي في جلب ما ينفع الساعي، وكذلك أيضا لنظام الهيئة الاجتماعية حتى يقوى التعارف والتحابب والتخالط، فتروج بسببها السلع وتقوى الفلاحة والحرف إلى غير ذلك...» [المرصاد: ص21] ولعلنا نلمس من خلال هذا النص نظرة مقاصدية لدي الشيخ المجاوي، لأن حفظ العقل يؤدي إلى حفظ النفس وبالتالي إلى حفظ المال الذي هو عصب الحياة الاقتصادية من جانبي الوجود والعدم، فقوله:« للتأمين على النفس والمال » فحفظهما من جانب الوجود أي إيجاد وإبقاء هتين الكليتين، وقوله:« ورفع التعدي » يعني حفظهما من جانب عدمهما، وبالتالي نستخلص من ذلك عقلية وقّادة في فكر الشيخ المجاوي في ربطه مقاصد الشريعة الإسلامية بالفكر الاقتصادي، لأن حفظ العقل والاهتمام به ينتج عنه إنتاج النفس البشرية المتكاملة ـ وفي ذلك إشارة إلى ضرورة الاعتناء بالمورد البشري كطاقة اقتصادية واجتماعية ـ لتحصيل المنافع الاقتصادية، وبالتالي ينتج عنه الوفرة والرفاهية في المعيشة، لأن المال خادم لكل الضروريات أو الكليات الأخرى.

ولا شك ـ على حد تعبير الدكتور رفيق يونس المصري ـ « أن شعور الناس بالأمن والاطمئنان على دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، وأعراضهم، وأموالهم من أهم العوامل في تثبيت دعائم النشاط الاقتصادي، وتحريك عجلات التنمية الاقتصادية والعمران، في مجال الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والنقل والمواصلات ».

الفصل الخامس، أراد المؤلف في هذا الفصل أن يبين لنا أن الخدمة إما أن يقوم بها فرد واحد، وإما أن يشترك فيها أكثر من واحد، ففي الأولى إشارة منه

إلى أعمال الحرف والأعمال الحرة، ومنفعتها عائدة على صاحبها الذي قام بالعمل، وفي الثانية إشارة أيضا إلى الأعمال الجماعية كالتي تقوم بها الشركات والأعمال المشتركة، ومنفعتها عائدة للجميع على حسب طاقة كل فرد وبذله وُسعَه، ومرتبته في العمل.

ثم لمّح إلى التسلسل في العملية الإنتاجية لتقسيم الخدمة، فالمشتغلون في السلسلة الإنتاجية في حقيقة الأمر ما هم إلا أجراء لدى المستهلك الأخير، يقول الشيخ المجاوي: «...ويبين لك ما قلناه أن اشتراء رجل لخبزة بصولديين[29]، فترى القمح ربما كان نتاجه في أمريكا وحمل إلى فرنسا، ثم جلب إلى الجزائر، فاشتراه رب رحى فطحنه وخلصه سميدا، ثم طبخ في الفرن فأخرج وأعطي ليباع فاشتراه من ينتفع به... فكل هؤلاء أجراء لمن يشتري خبزة بعشرة سنتيم، وقس على هذا، فإذا تأملت تجد الغني أجير الفقير وخادمه »[المرصاد: ص23]

الفصل السادس، يبين لنا المؤلف أقسام الحرف والأعمال التي يقوم بها الناس، من أعمال استخراجية وتحويلية، وأعمال فلاحية وأعمال تهيأ لهما من آلات وغيرها، وأعمال التجارة، وأعمال النقل، وكل ما ذكره المؤلف هنا فيه إشارة إلى ظاهرة ما يسمى بتقسيم العمل والتخصص فيه، وهو واحد من موضوعات الدراسة التمهيدية للنظرية الاقتصادية، وعليه يبدو من تقسيم العمل والتخصص فيه أنه ليس ضرورة اقتصادية فحسب، بل هو إلزام ديني، لأن بالتخصيص وتقسيم العمل يكون المرء في عون أخيه، فيكون الله تعالى في عونه. فهذه المعادلة هي التي أكسبت تفوقا للاقتصاد الإسلامي لامتزاجه بالعنصر الاقتصادي والعنصر الديني.

ولا يفوتنا أن نبين هنا أنه قد أشار إلى هذا التقسيم فقهاء المسلمين من قبل، من بينهم محمد بن الحسن الشيباني الحنفي في كتابه الاكتساب في الرزق المستطاب (ص47) مؤكّدا على أهمية تقسيم العمل ودوره في رفع الكفاية الإنتاجية، يقول:«...إن كل أحد لا يتمكّن من تعلُّم جميع ما يحتاج إليه في عمره، فلو اشتغل بذلك فني عمره قبل أن يتعلم، وما لا يتعلم لا يمكنه أن يحصله لنفسه، وقد تعلق

به مصالح المعيشة لهم، فيسر الله تعالى على كل واحد منهم تعلم نوع من ذلك، وبيان هذا في قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾[30].

الفصل السابع، كشف لنا الشيخ المجاوي فيه عن أهمية الاختراعات التي يتوصل إليها الفرد لتحسين معيشته بعدما كان في بادئ الأمر يستعمل آلات بسيطة، وباجتهاده و وفور فهمه استغل التطور الحاصل في العصور المتأخرة وبروز أهم الاكتشافات، وهو يضرب لنا مثلا ببعض الدول الأوروبية ـ فرنسا مثلا ـ في أن تحذو المجتمعات حذوها في مجال التقدم والتطور، عن طريق الحرية الاقتصادية ـ كما أشار بذلك المؤلف ـ

كما يضيف في سياق لاحق أن الدولة إذا أطلقت العنان للأفراد الحرية في النشاطات الاقتصادية، ذلك لا يعني البتة أنه لا دخل لها في بعض الأنشطة التي لا ينبغي أن تكون بيد العامة، وتفَرُّدِها بها فيه تحقيق لحماية المصلحة العامة ودفع البلاء عنهم، يقول في هذا السياق:«...ولا نقول أن الدولة لا دخل لها في أحوال الخدمة أو أنها ليس لها اهتمام بها، بل لها غاية الاهتمام ونهاية الاعتناء...كما اختصت هي ببعض حرف مهمة لا ينبغي أن تكون بيد العامة كعمل البارود والبنادق والمدافع...فإنها لا تتركه على حاله نفعا للأمة ودفعا للبلاء عنهم...» [المرصاد: ص25]

ويبدو أن **الفصل الثامن** هو أطول الفصول في هذا الباب، فقد تعرض فيه المؤلف لمسائل متعددة أبرزت جودة قريحته الوقادة في مجال الاقتصاد الإسلامي، ويمكن أن نجملها في أهم النقاط التالية:

1ـ افتتح الفصل بعامل مهم لتهيئة المنافع وتحصيلها وهو المال الموفّر والمدّخَر، والذي يعتبر ـ كما أشرنا من قبل ـ أحد الكليات الأساسية لمقاصد الشريعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى أحد أهم عناصر الإنتاج وعصب جميع النشاطات الاقتصادية.

2ـ أكد على خصوصية الإنسان بالعقل وقوة الإدراك عن غيره من المخلوقات، وربط ذلك بمدى قدرته على جلب المنافع وتحصيلها. يقول الشيخ المجاوي:« ثم اعلم أنه أول ما وجد الإنسان المتوحش، فهو والحيوان على حد السواء، غير أن الإنسان خصّه الله بالعقل وقوة الإدراك، فاستنبط لدفع البلاء رمحا صنعه من

فرع الشجرة، ثم قوسا ونبلا، ثم منجنيقا من صخرة، وطلب معيشته بالاصطياد» [المرصاد: ص25].

3. أشار المؤلف فيما بعد إلى بعد اقتصادي هام، وهو الادخار ومدى مساهمته في التنمية والرفاهية، لأن المرء إذا تحصل على رفاهية عيشه وألفه فإنه يجد في طلب الزيادة في التوفير، ولا يتحصل التوفير إلا بالادخار، فالادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، وفي نظر الشيخ المجاوي هو ما يجلب منفعة مستقبليا لا آنيا، وعليه لا يسمى عنده ما ينتفع به في الوقت الحاضر ذخيرة، يقول المجاوي: «...لأن المقصود من التوفير والتذخير والتثمير هو الاستعانة بالشيء المدخر على جلب المنفعة، فحقيقة الذخيرة على هذا هو كل ما يدخر لأجل تجديد منفعة، فالشيء المنتفع به في الوقت الحاضر لا يسمى ذخيرة، كرغيف بين يديك مثلا تريد أكله لأنه غير مدخر، أما إذا كان عندي صاع قمن مثلا تريد أن تزرعه في قطعة من أرض فيسمى ذخيرة...» (ص26).

4. أشار المؤلف إلى أن الشيء المدَّخَر إذا لم يجر منفعة حقيقية فأنه لا يسمى ذخيرة بالمعنى الحقيقي، ولهذا فإن المال المدخر إذا لم يجد طريقه إلى الاستثمار فإنه لا يسمى ذخيرة، وإطلاق ذخيرة عليه من باب المجاز لا الحقيقة الاقتصادية. يقول الشيخ المجاوي:« والذخيرة النفيسة، وهي ما إذا قارض زيد عمرا بمال أعطاه إياه، على أن ما أفاء الله من الربح يكون بينهما أثلاثا أو أرباعا أو غير ذلك، فاستفاد المقرض عشرة دنانير مثلا، فصار تذخيره الألف، جر له منفعة وهي العشرة دنانير، والمدخر الألف، لأنها لازالت بيد العامل يعمل بها، والعشرة دنانير منفعة لا ذخيرة إلا إذا ادخرت أو زيدت على الألف وعمل بالجميع، فحينئذ إذا كان لإنسان مال ادخره ولم يعمل به ما يجر منفعة لا يسمى ذخيرة في مصطلح علماء الاقتصاد، وإطلاق ذخيرة عليه مجاز، وكرجل له مال دفعه لشخص مسرف نصاب، فإن الدافع في نفسه يظن أن ماله ذخيرة، والحال أنه أعطاه لمن يتلفه ويفسده فليس بذخيرة اصطلاحا، ولما كانت الخدمة فيها حرية فللإنسان أن يستنبط ما شاء، وله أن يحترف بما شاء» (ص28).

5ـ أشار الشيخ المجاوي إلى فوائد الادخار، الأولى: تكمن في كون المدَّخَر مالا احتياطيا يلجأ إليه عند مسيس الحاجة في حالات عديدة، كالمرض والعجز والبطالة وغيرها. الثاني: أن يكتسب الشيء المدَّخَر قوة إضافية تثمر في تجارة أو صناعة أو تقرض بالربح ـ فيه إشارة إلى المضاربة أو المرابحة ـ بحيث تكون ذات ريع لتنمو وتتكاثر من نفسها مع الزمان، فالمرء يجب عليه أن يدّخر ولو شيئا زهيدا لأنه كما قال الشيخ المجاوي «... يجهل أحوال الزمان، ولا يأمن ظروف الأيام ولا يدري ما إذا كانت غبطته تدوم، أو باب رزقه يبقى مفتوحا، فعليه أن يستعد للأيام قبل وصولها، وأن يتدارك الإعسار قبل الوقوع فيه، بأن يجمع في أيام أيساره ونعماه ما يلاقي به إعساره وبلواه، فلا يغتر بإقبال الزمان، فقد يتحول الحال يوما إلى عبوسة، فإذا لم يدخر في أيام الإقبال إلى أيام الإدبار، تحولت سعادته إلى شقاء، فالتوفير لازم لكل إنسان تحاميا لنواكب الأيام، وتفاديا للإعسار » (ص29) فالادخار الحقيقي هو الذي يجد طريقه نحو الاستثمار، وهو بدوره يؤدي إلى دفع عجلة التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

6ـ اهتمامه الكبير بالتوفير والاستثمار الذي يعكس القوة في صاحبه، لاسيما القوة المالية «...ومتى توفرت النقود بين يديه شعر بقوة جديدة له وذاق طعم الإيسار، وإذ ذاك يستلذ التوفير بعد أن كان يعافه ويستصعبه، وكلما نمت ثروته قليلا اشتد ساعده وقوي قلبه ووفّر كسبه وتسارعت ثروته في النمو...» (ص30) فالقوة المالية هي التي جعلت الدول العظمى تصنع القرارات السياسية، وتتحكم في اقتصاديات الدول الضعيفة، وبالتالي تكون النتيجة أنه «..يأمن السقوط من مقامه في الهيئة الاجتماعية ويتفادى ذل السؤال...» (ص31) فهذا حال الدول التي تأخرت عن الركب العالمي، وغرقت في الفجوة التكنولوجية.

7ـ تنبيه من المؤلّف على أن للادخار حِكَم متعددة، يستطيع استنباطها كل من له اهتمام بالجوانب الاقتصادية دراسة وتعمقا، ومن أوجه الحكمة منها:

أـ أن يكون الانتفاع على قدر النفقة، بمعنى أنه على المرء أن لا يستهلك أكثر من دخله.

ب ـ اقتناء اللازم فقط، وفيه إشارة إلى ترتيب الحاجات البشرية على حسب الأولوية، فيبدأ بالضروري قبل الحاجي، والحاجي قبل التحسيني. وهو الموضوع الذي يُدرس في الاقتصاد تحت عنوان: الحاجات الاقتصادية، وفي ذلك إشارة منه إلى ترشيد الاستهلاك.

الهوامش:

---

(1) انظر ترجمته في: التقويم الجزائري لمحمود كحّول، تقويم سنة 1911م، (ص105). تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم الحفناوي، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، بيروت، لبنان، ط2: 1405هـ/1985م، (456/2). معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ط1: 1971، (ص95). الحركة الوطنية الجزائرية، د.أبو القاسم سعد الله (148/2- 149). أعلام المغرب العربي، محمد الصالح الصديق. موفم للنشر، الجزائر ط:2000، (32/1- 38). وباقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، الحاج محمد بن رمضان شاوش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط:1995، (ص447- 448).

(2) تاريخ الجزائر الثقافي أبو القاسم سعد الله(487/4)، و(503/4- 504)، و(529/5)، و(9/8).

(3) تعريف الخلف(454/2).

(4) هو كتاب (اللمع في محاربة البدع)، طبع بمطبعة فونتانة الجزائر، سنة1912م، وهو آخر كتاب يؤلفه الشيخ ـ رحمه الله ـ. انظر: تاريخ الجزائر الثقافي(173/7).

(5) تعريف الخلف (455/2)

(6) التقويم الجزائري (ص105).

(7) تعريف الخلف برجال السلف(457/2).

(8) انظر: التقويم الجزائري (ص105).

(9) للتفصيل أكثر عن بعض التأويلات والاحتمالات التي جعلت الشيخ المجاوي يختار قسنطينة عن غيرها أنظر مقدمة تحقيق " الدرر النحوية على المنظومة الشبراوية "

للشيخ المجاوي بتحقيق الباحث حسين سعدودي، والتي نال بها درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة الجزائر سنة 1428هـ/2007م.

(10) هذه العبارة للدكتور سعد الله. انظر: تاريخ الجزائر الثقافي(128/3).

(11) المصدر نفسه(127/3).

(12) انظر: التقويم الجزائري لمحمود كحول، تقويم سنة 1911م (ص105).

(13) انظر: ابن باديس حياته وآثاره، جمع ودراسة: د/عمار طالبي، الشركة الجزائرية، الجزائر ط3: 1417هـ/1997م (24/1).

(14) تاريخ الجزائر الثقافي(136/3).

(15) انظر: آثار محمّد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: د/ أحمد طالب الإبراهيمي. دار الغرب الإسلامي. بيروت لبنان. ط1997م (368/1).

(16) التقويم الجزائري لسنة 1911م (ص105).

(17) انظر: تاريخ الجزائر الثقافي(127/3).

(18) انظر: التقويم الجزائري لسنة1911 (ص105).

(19) آثار الشيخ ابن باديس(28/1).

(20) أعلام من المغرب العربي(43/1)، وابن باديس حياته وآثاره(25/1).

(21) ومنهم من أثبت 1913م سنة لوفاته. انظر: ابن باديس، حياته وآثاره(24/1)، ومعجم مشاهير المغاربة. (ص420).

(22) انظر بتفصيل أكثر مقدمة تحقيق " الدرر النحوية على المنظومة الشبراوية " (ص81- 100).

(23) تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله (220/6).

(24) سورة الزلزلة: الآية 8.

(25) سورة النجم: الآية 39.

(26) سورة الإسراء: الآية 26.

(27) سورة الإسراء: الآية 29.

(28) سورة النازعات: الآية 31.

(29) هذه اللفظة ربما كانت تستعمل في ذلك الوقت للتعبير عن قطع نقدية.

(30) سورة الزخرف: الآية 32.

قائمة المراجع:

ابن باديس حياته وآثاره، جمع ودراسة: د/عمار طالبي، الشركة الجزائرية، الجزائر ط3: 1417هـ/1997م.

1. آثار محمّد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: د/ أحمد طالب الإبراهيمي. دار الغرب الإسلامي. بيروت لبنان. ط:1997م.

2. أعلام المغرب العربي، محمد الصالح الصديق. موفم للنشر، الجزائر ط:2000.

3. باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، الحاج محمد بن رمضان شاوش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط:1995.

4. تاريخ الجزائر الثقافي أبو القاسم سعد الله. دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ط1: 1998.

5. تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم الحفناوي، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، بيروت، لبنان، ط2: 1405هـ/1985م.

6. التقويم الجزائري الشيخ كحول بن دالي. المكتبة الوطنية. الحامة، الجزائر.

7. الحركة الوطنية الجزائرية، د.أبو القاسم سعد الله. دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ط1.

8. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ط1: 1971.

9. معجم مشاهير المغاربة، أبو عمران الشيخ ومجموعة من الأساتذة. منشورات دحلب، الجزائر. ط:2000م.